اقتصاد

عمال المغرب يترقبون «الزودة»

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم تكشف الاتحادات العمالية في المغرب عن فحوى العرض الذي تقدم به رئيس الحكومة عزيز أخنوش، في اجتماع عقد الأربعاء لمناقشة المطالب العمالية. في اليوم التالي، اكتفى الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى بايتاس بالقول إن الكشف عن العرض سيتم حين الاتفاق عليه بين أطراف الإنتاج الثلاثة، العمال وأصحاب العمل والدولة.

ويحل عيد العمال بعد أيام قليلة في سياق متسم بتضرر القدرة الشرائية وارتفاع التضخم، ما يدفع الاتحادات العمالية إلى التركيز على زيادة الأجور في القطاعين العام والخاص، وهو ما يتوافق مع مطالب غالبية العمال والموظفين في البلاد.

ويؤكد مصدر حكومي لـ «العربي الجديد» أنه في حال التوصل إلى اتفاق والتوقيع عليه من قبل جميع الأطراف، ستعلن عنه وزارة الإدماج الاقتصادي قبل ليلة عيد العمال في الاول من مايو/ أيار على أقصى تقدير. وتأثرت القدرة الشرائية للطبقة العاملة في الفترة الأخيرة، بالكثير من العوامل، أبرزها تداعيات كورونا القاسية وارتفاع التضخم الذي لم يواكبه أي تحسين في الأجور في القطاعين العام الخاص.

ويعتبر اتحاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن الأزمة نالت من القدرة الشرائية للأسر والعمال، وتسببت في فقدان فرص العمل، وهو ما يؤشر عليه معدل البطالة الذي يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل إلى 11,7 في المائة في العام الحالي.

ويؤكد الاتحاد المغربي للشغل ضرورة مراجعة الأجور والتعويضات العائلية في القطاعين العام والخاص بالموازاة مع تقليص الضغط الجبائي عن الأجور.

ويسعى الاتحاد العام للشغالين المغرب، التابع لحزب الاستقلال الذي يعتبر طرفا في التحالف الحكومي الحالي، إلى إقرار زيادة الأجور بنسبة 10 في المائة مع خفض الضريبة على الدخل.

ويعتبر الخبير الجبائي محمد الرهج أنه كان يفترض على الحكومة تبني نظام جبائي يخفف الضغط عن الموظفين والأجراء والطبقة المتوسطة، عبر إعادة النظر في الضريبة على الدخل. غير أنه يرى أن تخفيف الضغط الضريبي عن تلك الفئات وتحسين قدرتها الشرائية لا يتأتى فقط من هذه الخطوة، بل أيضاً من خلال إعادة النظر في الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك.

ويعتبر محمد الهاكش، الرئيس السابق لاتحاد الجامعة الوطنية للقطاع الزراعي، أنه يفترض إعادة النظر بأجور الموظفين والعاملين في القطاع الخاص في سياق ارتفاع الأسعار والتضخم وزيادة تكاليف التعليم والصحة والخدمات.

ويلفت إلى ضرورة أن تقوم الحكومة بمراجعة الموازنة التي تقوم على محاولة الضغط على نفقات التسيير، خاصة نفقات الموظفين كما توصي بذلك مؤسسات مالية دولية، خاصة صندوق النقد. ويؤكد على أن بنية الأجور في المغرب تعرف تبايناً كبيراً، مشددا على أن الحصول على الحد الأدنى المحدد في 320 دولاراً فقط كأجر شهري يطاول السواد الأعظم من الموظفين.

وكان عدد موظفي الدولة المدنيين قد سجل ارتفاعاً طفيفاً في العشرة أعوام الأخيرة، من 566 ألفاً في 2011 إلى 570 ألفاً في 2021، علماً أن ذلك الرقم لا يشمل عدد الموظفين الذين التحقوا بالتعليم في إطار التعاقد.

(إيمانويل كريماشي/ Getty)

تضخم قياسي في أوروبا

سجّلت دول منطقة اليورو التسع عشرة ارتفاعاً قياسياً جديداً في معدلات التضخم، مع ارتفاع أسعار الوقود بسبب الحرب في أوكرانيا، ما أضاف أعباء جديدة على الموارد المالية للأسر وأثر على التعافي الاقتصادي المتباطئ من أحدث موجة تفشّ لكوفيد-19. وبلغ معدل التضخم السنوي في شهر إبريل/ نيسان الجاري 7,5 في المائة، في أعلى مستوى منذ بدء تسجيل الإحصائيات عام 1997 للشهر السادس على التوالي، متجاوزاً الارتفاع القياسي المسجل في مارس/ آذار الماضي والذي بلغ 7,4 في المائة. ارتفعت أسعار الطاقة بشكل حاد بنسبة 38 في المائة، في دلالة شديدة الوضوح على تأثير الحرب وأزمة الطاقة العالمية المصاحبة لها على سكان منطقة اليورو البالغ عددهم 343 مليون نسمة.

أخبار

إيلون ماسك باع اسهما في «تسلا»

باع إيلون ماسك، رئيس شركة «تسلا»، ما قيمته أربعة مليارات دولار من أسهم شركة صناعة السيارات الكهربائية خلال الأيام التي تلت موافقة مجلس إدارة تويتر على استحواذه على منصة التواصل الاجتماعي

مقابل 44 مليار دولار. وباع ماسك 4,4 ملايين سهم يومي الثلاثاء والأربعاء، وفق العديد من التسجيلات لدى لجنة الأوراق المالية، الجهة الناظمة للسوق الأميركية.

انكماش الاقتصاد الإيطالي في الربع الأول

قالت وكالة الإحصاء الوطنية، الجمعة، إن الاقتصاد الإيطالي انكمش في الربع الأول مع تراجع الخدمات والصادرات. وتقلص ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو بنسبة 0,2 في المائة، مقارنة بفترة الأشهر الثلاثة السابقة، وفقاً لتقدير أول من قبل «إيستات»، لكنه نما بنسبة 5,8 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

مؤسس بنك روسي يبيع حصته

باع رجل الأعمال الروسي أوليغ تينكوف، الذي أسّس ثالث أكبر بنك تجزئة في البلاد، حصته في المجموعة إلى شخص مقرب من الرئيس فلاديمير بوتين، بعد انتقاد الصراع في أوكرانيا. إذ أعلنت شركة إنتروس التي يملكها الأوليغارشي فلاديمير بوتانين أنها ستستحوذ على 35 في المائة من TCS، المجموعة التي تمتلك بنك تينكوف. وقال تينكوف، مؤسس بنك تينكوف المملوك بنسبة 100 في المائة لشركة تي سي إس في بيان: «أنا فخور بأنني، مع فريقي، تمكنت من بناء أفضل بنك في البلاد بالكامل من الصفر».

إسبانيا تخفض توقعات النمو لعام 2022

قالت وزيرة الاقتصاد الإسبانية نادية كالفينو، الجمعة، إن الحكومة الإسبانية خفضت توقعاتها للنمو الاقتصادي لهذا العام إلى 4,3 في المائة من هدف سابق عند سبعة بالمئة. وعزت تدهور التوقعات إلى التأثير السلبي للوضع الحالي في أسواق الطاقة عقب الغزو الروسي لأوكرانيا.

الروبل بأعلى مستوى مقابل اليورو

ارتفع الروبل الروسي أمام اليورو إلى أعلى مستوى في أكثر من عامين الجمعة، مسجلاً 74,55، واتجه صوب 70 مقابل الدولار قبل تقليص بعض المكاسب بدعم من ضوابط رأس المال وانتظار السوق لخفض متوقع لسعر الفائدة من قبل الاتحاد الأوروبي. وتعتبر التحركات في السوق الروسية مصطنعة جزئياً، حيث يُدعَم الروبل بضوابط رأس المال.

كعك العيد... عادة تقاوم الغلاء في مصر

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

ارتفعت أسعار كعك العيد هذا العام في مصر بنسبة 30 في المائة، مسجلة 60 جنيهًا لكيلو الكعك الشعبي»، مقابل 45 جنيهًا الموسم الماضي، نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من دقيق وسكر وسمن وزيوت وخلافه.

يقول محمد رفاعي، صاحب متجر لبيع مستلزمات كعك العيد، إن ارتفاع أسعار المواد الداخلة في صناعة الكعك، أثر على القدرة الشرائية للمستهلكين، إذ ارتفع سعر عبوة الدقيق من 250 جنيهًا العام الماضي إلى 510 جنيهات هذا العام، وكذلك زادت أسعار الزيوت بأكثر من 100 في المائة، بخلاف المستلزمات الأخرى من عجوة وملبن وسمسم. ويضيف أن صناعة الكعك عادة قديمة متوارثة، فمن الصعب أن يتخلى عنها الناس، لذلك تجد أنه ما زال هناك إقبال على صناعة الكعك ولكن ليس بنفس كميات السنوات السابقة.

ويشير إلى أنه مع ارتفاع الأسعار وتراجع حركة المبيعات من حيث الكميات انخفضت أرباح التجار بالمقارنة مع السنوات السابقة.

ويوضح أبو أحمد، صاحب متجر لصناعة الكعك والمخبوزات، أن موسم بيع الكعك يبدأ عادة من يوم 20 رمضان من كل عام وحتى موعد رؤية هلال العيد، لافتًا إلى تراجع حركة البيع بحوالي 25 في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، نتيجة ارتفاع الأسعار بنسب تصل إلى 25 في المائة.

ويتابع أنه نتيجة ارتفاع الأسعار مع تراجع القوى الشرائية بشكل عام، «أحاول التحكم في الكميات المنتجة على فترات قصيرة، حتى لا تتبقى كميات كبيرة بعد انتهاء موسم العيد، وخاصة أن مستلزمات الإنتاج نشتريها من تجار الجملة بالآجل، إلى حين تسديدها عقب انتهاء الموسم». ويؤكد أن المتبقي من حلويات موسم العيد، وقبل انتهاء صلاحيته (3 أشهر)، يتم توزيعه على الجمعيات الخيرية، منوهًا بأن النزول بالسعر بعد العيد للتخلص من الكميات المتبقية أمر مستبعد تمامًا، حفاظًا على مستوى الأسعار طوال العام. وتوقع جهاز تنمية التجارة الداخلية التابع لوزارة التموين المصرية وصول قيمة استهلاك السلع الغذائية في رمضان هذا العام إلى نحو 120 مليار جنيه، فيما سجل 100 مليار العام الماضي (الدولار يساوى 18,4 جنيهاً). وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن حجم الاستهلاك في رمضان يرتفع حوالى 150 في المائة مقارنة بالشهور السابقة.

محور

الغلاء ينغّص فرحة عيد الفطر

قليلة هي الدول العربية التي لا يشكو مواطنوها من الارتفاع الكبير في الأسعار قبيل عيد الفطر. تراكمت سلسلة من الأزمات، من تداعيات فيروس كورونا، مروراً بأزمة الإمدادات والحرب الروسية على أوكرانيا وصولاً إلى المشكلات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية المحلية، لتصعّب على الأسر شراء مستلزمات العيد. البعض قلّص مشتريات الحلويات والمكسرات، البعض الآخر لجأ إلى الملابس المستعملة، والكثيرون يشكون من أن فرحتهم ناقصة هذا العام مع هبوط قدرتهم الشرائية.

استعدادات لعيد الفطر في صنعاء (محمد حمود/ الأناضول)

الأزمات تسرق العيد من دول الحروب

لا لحوم على موائد سورية وليبيا واليمن

تختلف وضعية المواطنين في الدول الواقعة تحت سيف الحروب، حيث ترتفع الضغوط المعيشية وتتضاءل فرص الاحتفاء بالأعياد

دمشق، طرابلس، عدن
عدنان عبد الرزاق
احمد الخميسي، محمد راجح

يقتنص الناس في الدول الواقعة تحت جور الحروب الفرح، يسعون إلى الاحتفال بعيد الفطر، إلا أن الأزمات تطل برأسها لتذكرهم بمأساتهم. في سورية كما اليمن وليبيا، تقسو المشكلات على الأسر وتسلب المأكولات الشهية عن موائدها، اللحوم والحلويات أبرزها. وبما الإجابة عن سؤال «مَ يمكن أن يأكل السوريون أو يلبسوا خلال عيد الفطر»، جاءت على لسان مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة، جويس مسويا، التي أكدت أخيراً أنه وبعد تقييم الاحتياجات الإنسانية في سورية، وجد أن 14,6 مليون سوري سيعتمدون على المساعدة هذا العام، بزيادة 9 في المائة عن عام 2021، و32 في المائة عن عام 2020.

لكن العامل بشركة كهرباء دمشق، خضر محمد (اسم مستعار) يوصف أكثر خلال تصريحه لـ«العربي الجديد» مأساة الوضع السوري بقوله: «أكثر من 95 في المائة من السوريين جياع بكل معنى الكلمة، ولا يمكن تصوير المأساة المعيشية بالكلام، فالدخل الشهري لا يساوي سعر بنطال كما أن سعر كيلو الحلوى الدمشقية، يزيد عن الراتب الشهري للموظف». ويضيف: «إذن لا تسألونا ماذا سنأكل وماذا سنلبس خلال العيد». ويؤكد محمد خلال اتصال هاتفي، أن «صفعة» المنحة لمرة واحدة، نكأت جراح السوريين المنتظرين زيادة الأجور، بعد أن زادت النفقات الشهرية عن مليوني ليرة ولم يزل متوسط الراتب أقل من 100 ألف ليرة، لكن الخيبة قبل العيد تكللت بإصدار رئيس النظام قرار صرف المنحة الزهيدة لمرة واحدة بمبلغ مقطوع قدره 75 ألف ليرة سورية (نحو 19 دولاراً) للعاملين في الدولة من المدنيين والعسكريين وأصحاب المعاشات التقاعدية.

ونال قطاع الحلويات بسورية، أكثر من غيره نصيبه من ارتفاع الأسعار، نظراً لصعود كلفة المكونات (سكر، زيت ودقيق)، ومنع استيراد المكسرات، ما حوّل الحلويات إلى حلم صعب المنال خلال عيد الفطر. ويأتي ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وأجور العمال، ليزيد من أسعار الحلويات التي لا يقل سعر الكيلو «الشعبي» منها عن 35 ألف ليرة سورية، بحسب ما تقول السيدة سهام عباس من منطقة قدسيا «العربي الجديد» متهكمة بأن سعر كيلو العوامة والمشبّك «عين وقطر السكر» وصل إلى 8 آلاف ليرة سورية.

ويعتبر السوريون اللحوم اليوم، من الكماليات الغذائية والمحرمة على موائد أعيادهم، بعد تسجيل سعر كيلو الفروج 17 ألف ليرة وتعدي سعر كيلو هبرة الخروف 35 ألف ليرة سورية، في حين لا يقل سعر كيلو اللحم الأحمر «نصفه دهنة» عن 25 ألف ليرة سورية. وفي ليبيا، تشهد الأسواق تهافتاً من قبل المواطنين لشراء ملابس العيد وذلك بعد صرف منحة الأبناء لمدة ثلاثة أشهر مقدماً، يأتي عيد الفطر هذا العام وسط العديد من الأزمات المعيشية على رأسها ارتفاع المستوى العام للأسعار مع نقص السيولة في المصارف التجارية.

ويقول سعيد الشماس إن المواطن غير قادر على توفير كلفة موائد الإفطار لشهر رمضان نظير ارتفاع الأسعار، بحيث تقتصر الموائد على الأكلات الشعبية منها «المبكبكة» دون لحم «فالمواطن لا قدرة مالية له على شراء كيلو لحم بـ50 ديناراً». ويضيف: «مرتبي لا يتعدى 450 ديناراً أو ما يعادل 100 دولار، وأنا موظف في بلدية جنزور ولدي خمسة أطفال وسعر البدلة الواحدة للطفل بقيمة 200 دينار. فكيف يستطيع المواطن مواجهة أعباء المعيشة؟». واعتادت منظمات المجتمع المدني على مساعدة الأسر المحتاجة في موسم الأعياد، إلا أن زيادة عدد الفقراء إلى 55 في المائة من عدد السكان بحسب دراسات غير رسمية، لم تمكن الجمعيات من مساعدة كل الأسر المحتاجة. وتقول الأرملة مسعودة الزناتي لـ«العربي الجديد» إنه لديها سبعة أبناء ولم تتحصل على مساعدات مالية ولا توجد لديها مقدرة لشراء ملابس العيد». وتضيف: «هذا العيد بطعم الغلاء ومساعينا توفير الحد الأدنى للاستمرار».

كذا، تشهد الأسواق في اليمن تصاعداً تدريجياً في الحركة التجارية مع اقتراب حلول عيد الفطر، بالتوازي مع ارتفاع قياسي في الأسعار التي تجعل مستلزمات وملابس العيد في متناول الفئات الميسورة حصراً.

ويلاحَظ ازدحام شديد في مختلف المدن اليمنية المكتظة بالمتسوقين مع اختلافات الغايات والأهداف ما بين متفرج يحاول استكشاف وضعية الأسواق، ومن يشتري مختلف الاحتياجات من ملبوسات ومكسرات وحلويات، ثابت منصور من هؤلاء المتسوقين مع أسرته القادم من محافظة الجوف (شمال شرقي العاصمة صنعاء)، والذي يقول لـ«العربي الجديد»، إنه يضع قائمة بالاحتياجات التي سيتم شراؤها من ملابس وحلويات ومشروبات ومكسرات ومختلف المستلزمات وتحديد الميزانية المخصصة لهذه المتطلبات والتي أصبحت وفق قوله، تزيد من عام إلى آخر رغم تقنين الشراء وتقليص الكثير من المستلزمات والاكتفاء بالاحتياجات الضرورية منها.

المواطن عامر الخالدي من سكان مدينة مأرب يشرح لـ«العربي الجديد»، أن تكلفة كسوة أسرة مكونة من خمسة أفراد تستلزم ميزانية قدرها 200 ألف ريال نتيجة لارتفاع الأسعار وفارق صرف العملة المحلية.

هذا المبلغ غير متاح للمواطن عدنان ناصر من سكان مدينة عدن الذي يشير لـ«العربي الجديد»، إلى أن الخيارات ضاقت كثيراً على اليمنيين والذين يضطر البعض منهم إلى التوجه إلى الأسواق الشعبية والملابس المستعملة نزولاً عند إلحاح أطفالهم.

يستغني المواطنون عن الكثير من المشتريات المرتبطة بالعيد

هذا إن افترضنا توافر الغاز أو الكهرباء لصناعة الحلويات بالمنزل».

ويراوح سعر الحذاء بالأسواق السورية، بحسب جودته بين 50 و100 ألف ليرة، بحسب الجلد والجودة، ولا يقل سعر القميص النسائي أو «التي شيرت» عن 35 ألف ليرة، معتبراً أن البسة العيد للأسرة بحاجة إلى قرض مصرفي.

ويعتبر السوريون اللحوم اليوم، من الكماليات الغذائية والمحرمة على موائد أعيادهم، بعد تسجيل سعر كيلو الفروج 17 ألف ليرة وتعدي سعر كيلو هبرة الخروف 35 ألف ليرة سورية، في حين لا يقل سعر كيلو اللحم الأحمر «نصفه دهنة» عن 25 ألف ليرة سورية. وفي ليبيا، تشهد الأسواق تهافتاً من قبل المواطنين لشراء ملابس العيد وذلك بعد صرف منحة الأبناء لمدة ثلاثة أشهر مقدماً، يأتي عيد الفطر هذا العام وسط العديد من الأزمات المعيشية على رأسها ارتفاع المستوى العام للأسعار مع نقص السيولة في المصارف التجارية.

ويقول سعيد الشماس إن المواطن غير قادر على توفير كلفة موائد الإفطار لشهر رمضان نظير ارتفاع الأسعار، بحيث تقتصر الموائد على الأكلات الشعبية منها «المبكبكة» دون لحم «فالمواطن لا قدرة مالية له على شراء كيلو لحم بـ50 ديناراً». ويضيف: «مرتبي لا يتعدى 450 ديناراً أو ما يعادل 100 دولار، وأنا موظف في بلدية جنزور ولدي خمسة أطفال وسعر البدلة الواحدة للطفل بقيمة 200 دينار. فكيف يستطيع المواطن مواجهة أعباء المعيشة؟». واعتادت منظمات المجتمع المدني على مساعدة الأسر المحتاجة في موسم الأعياد، إلا أن زيادة عدد الفقراء إلى 55 في المائة من عدد السكان بحسب دراسات غير رسمية، لم تمكن الجمعيات من مساعدة كل الأسر المحتاجة. وتقول الأرملة مسعودة الزناتي لـ«العربي الجديد»، إنه لديها سبعة أبناء ولم تتحصل على مساعدات مالية ولا توجد لديها مقدرة لشراء ملابس العيد». وتضيف: «هذا العيد بطعم الغلاء ومساعينا توفير الحد الأدنى للاستمرار».

كذا، تشهد الأسواق في اليمن تصاعداً تدريجياً في الحركة التجارية مع اقتراب حلول عيد الفطر، بالتوازي مع ارتفاع قياسي في الأسعار التي تجعل مستلزمات وملابس العيد في متناول الفئات الميسورة حصراً.

ويلاحَظ ازدحام شديد في مختلف المدن اليمنية المكتظة بالمتسوقين مع اختلافات الغايات والأهداف ما بين متفرج يحاول استكشاف وضعية الأسواق، ومن يشتري مختلف الاحتياجات من ملبوسات ومكسرات وحلويات، ثابت منصور من هؤلاء المتسوقين مع أسرته القادم من محافظة الجوف (شمال شرقي العاصمة صنعاء)، والذي يقول لـ«العربي الجديد»، إنه يضع قائمة بالاحتياجات التي سيتم شراؤها من ملابس وحلويات ومشروبات ومكسرات ومختلف المستلزمات وتحديد الميزانية المخصصة لهذه المتطلبات والتي أصبحت وفق قوله، تزيد من عام إلى آخر رغم تقنين الشراء وتقليص الكثير من المستلزمات والاكتفاء بالاحتياجات الضرورية منها.

المواطن عامر الخالدي من سكان مدينة مأرب يشرح لـ«العربي الجديد»، أن تكلفة كسوة أسرة مكونة من خمسة أفراد تستلزم ميزانية قدرها 200 ألف ريال نتيجة لارتفاع الأسعار وفارق صرف العملة المحلية.

هذا المبلغ غير متاح للمواطن عدنان ناصر من سكان مدينة عدن الذي يشير لـ«العربي الجديد»، إلى أن الخيارات ضاقت كثيراً على اليمنيين والذين يضطر البعض منهم إلى التوجه إلى الأسواق الشعبية والملابس المستعملة نزولاً عند إلحاح أطفالهم.

احتكار ومضاربات

أكد أستاذ الاقتصاد الليبي عبد الفتاح بوقصة أن ارتفاع الأسعار في السوق مردّه المضاربات والاحتكار. وقال لـ «العربي الجديد» إن أسعار الملابس لهذا العام ارتفعت 35 في المائة مقارنة مع العام الماضي. في المقابل، فشر مورد الملابس الليبي عياد التاجوري سبب الغلاء في الأسواق بارتفاع أكلاف النقل وأزمة سلاسل التوريد. وشرح لـ«العربي الجديد» أن معظم تجار الملابس في ليبيا يستوردون من تركيا، حيث ارتفعت الأسعار، ما زاد التضخم.

الاحتفال بملابس مستعملة في تونس والجزائر

يواجه الجزائريون والتونسيون هذا العام ارتفاعاً قاسياً في الأسعار يدفعهم نحو ارتداء الملابس المستعملة للاحتفال بعيد الفطر

تونس، الجزائر ـ **إيمان الحامدي، حمزة كحال**

يسيطر الغلاء على أسواق العيد في الجزائر وتونس. ارتفاع الأسعار لم يترك للأسر مهرباً سوى نحو أسواق الملابس المستعملة، وسط تراجع شديد في القدرة الشرائية، وارتفاع متواصل في معدلات التضخم. وتقول عائلات تونسية التقتها «العربي الجديد»، إنها تحتاج إلى راتب إضافي هذا الشهر من أجل تلبية مصاريف العيد في ظل غلاء فاحش صعد بأسعار الملابس والحلويات إلى مستويات قياسية لم تعد للعائلات قدرة على مجاراتها. وقيّمت منظمة إرشاد المستهلك (مدنية) متوسط كلفة ملابس العيد لطفل واحد هذا العام بنحو 250 ديناراً بينما يقدر متوسط دخل التونسيين بنحو 300 دولار شهرياً، فيما هبطت العملة المحلية لتسجل 3 دنانير أمام الدولار. وتعيش أسواق تونس على وقع موجات غلاء متلاحقة طاولت كل المنتجات المصنعة والخدمات والغذاء وسط إقرار من التجار بارتفاع الأسعار التي أثرت على الحركة التجارية في واحد من أهم مواسم الاستهلاك في البلاد. إذ يمثل عيد الفطر موسم الكسب الأهم بالنسبة للتجار، غير أن الغلاء كبح الرغبة في الشراء هذا العام.

ويؤكد جمال بن ساسي، رئيس غرفة تجار الملابس في تونس، تسجيل عزوف كبير عن اقتناء الملابس الجديدة هذا العام رغم اقتراب موعد العيد، مؤكداً أن الحركة كانت تدب في الأسواق منذ الأسبوع الأول من شهر الصيام، غير أن وتيرة الشراء لا تزال متباطئة جداً هذا العام.

ويشير بن ساسي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى ارتفاع أسعار الملابس والأحذية هذه السنة مقارنة بالسنوات الماضية، مفسراً ذلك بصعود كلفة المواد المصنعة محلياً وتأثر الملابس المستوردة بزيادة كلفة الشحن وتراجع قيمة الدينار مقابل اليورو والدولار.

فيما أكدت الأسر التي استصرحتها «العربي الجديد»، أنها تبحث عن الحلول البديلة في أسواق الملابس المستعملة أو الملابس المورّدة عبر التهريب التي تكون أقل سعراً من نظيراتها المعروضة في المولات والمحلات المنظمة.

وفي الجزائر، بدأت العائلات مع اقتراب عيد الفطر في تغيير البوصلة الإنفاقية نحو كسوة العيد ولوازم الحلويات، التي تكلف أصحاب الدخل المتوسط خاصة موازنة أخرى تثقل كاهل جيوبهم المنهكة بمصاريف شهر رمضان. ومما يزيد من مخاوف الجزائريين هو ارتفاع الأسعار هذه السنة مقارنة بالسنوات الماضية، من جراء تراجع سعر الدينار.

في شارع «حسيبة بن بوعلي»، أكبر شوارع العاصمة الجزائرية، يبدأ توافد العائلات إلى محلات بيع البسة الأطفال بعد الإفطار، ويتواصل حتى منتصف الليل، علها تظفر هذا العام بثياب العيد بسعر مقبول. يقول محمود هيبري، الذي يعمل منذ 10 أعوام في محل لبيع الملابس، إن «مبيعات ثياب الأطفال أنعشت السوق في الأيام الأخيرة من رمضان، علما أن الركود كان هو السمة الغالبة على النشاط التجاري منذ شهور». ويضيف التاجر الجزائري في حديث مع «العربي الجديد»، أن «التجار تجهزوا منذ مدة طويلة لهذه اللحظة التي يتطلعون إليها كثيراً، حيث شرعوا في توفير السلع التي تستجيب للطلب، سواء عبر الملابس المقلدة المستوردة من الصين أو عن طريق تركيا، ولو بكميات ضئيلة مقارنة بالسنوات الماضية بسبب تشديد القيود على استيراد الملابس».

وأمام تفشي الغلاء قبيل عيد الفطر، انتشرت أسواق الملابس المستعملة رغم حظرها قانونياً، لكن الأوضاع الاقتصادية جعلت الكثير من الجزائريين يقبلون على هذه الأسواق، وسط سكوت السلطات على نشاطها، على اعتبار أنها ملاذ الفقراء ومتوسطي الدخل في تأمين كسوة العيد. وحسب التاجر سفيان تونسي، فإن أسعار «الشيفون» (الملابس المستعملة باللهجة الجزائرية)، تعتبر منخفضة بحوالي 40 في المائة عن الملابس الجديدة.

ويضيف تونسي متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أنه «يمكن أن تشتري كسوة العيد لطفل بما بين 2000 (15 دولاراً)، و3000 دينار (24 دولاراً)، وأحياناً أقل، وبالتالي تجد العائلات ما تريده في سوق الملابس المستعملة التي أصبحت ملاذ الكثير من الجزائريين، وأحياناً حتى ميسوري الحال يفضلون شراء ملابس مستعملة».

وفي المقابل، عرفت أسعار المكسرات ومستلزمات الحلويات هي الأخرى ارتفاعاً في الأسعار قبيل حلول عيد الفطر، إذ تبقى العائلات ذات الدخل الضعيف في مأزق مع المناسبات التي تكثر فيها المشتريات.

سوق للملابس المستعملة في تونس (Getty)

تآكل المداخيل يضغط على الأسر الأردنية

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يعاني الأردنيون منذ عامين من ارتفاع الأسعار الذي تفاقم خلال العام الحالي بسبب ارتدادات جائحة كورونا والحرب الروسية على أوكرانيا. وتشكو الأسر من تآكل المداخيل بنسب كبيرة، ما دفعها إلى الإنفاق على المتطلبات الأساسية من مأكل ومسكن وعلاجات على حساب شراء مستلزمات عيد الفطر. وعلى وقع ارتفاع الأسعار وتراجع القدرات الشرائية، تستقبل الأسواق في الأردن آخر أيام رمضان، الذي يرتفع فيه عادة الطلب على الألبسة والحلويات والهدايا استعداداً للعيد. وما يميز العيد هذا العام أنه يأتي بعد موسمين كانا شبه مغلقين بسبب جائحة كورونا وتداعياتها وما صاحبها من إغلاق وتعطيل للحياة العامة، قبل أن تطبق الحكومة وبشكل متدرج خطة للعودة الآمنة إلى مجريات الحياة الطبيعية منذ الصيف الماضي. ومنذ منتصف شهر رمضان تنشط الأسواق نشاطاً حتى ساعات الفجر الأولى، إلا أنه يغلب عليه مشهد تجول المواطنين بين المحلات التجارية من باب الاطلاع والاستفسار عن أسعار الملابس وخاصة الأطفال بانتظار صرف رواتب موظفي القطاع العام والمتقاعدين اعتباراً من الرابع والعشرين من الشهر الحالي كما هو معتاد. وشكا مواطنون من ارتفاع أسعار الألبسة في السوق الأردني في أحاديث مع «العربي الجديد»، رغم أنه كان يفترض انخفاضها بسبب تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

وقال مواطنون إنهم لمسوا صعوداً كبيراً في أسعار الألبسة فيما قدراتهم الشرائية وتواضع المداخيل تحد من مشترياتهم، حيث يتم تأمين البسة أطفالهم بالحد الأدنى ولا يتم أحياناً شراء كسوة العيد للكبار. ولفت عدد من المواطنين إلى أنه حتى الألبسة المستعملة المستوردة أو ما يعرف بـ«البالة» لم تعد ملاذاً للفقراء بسبب ارتفاع أسعارها هي الأخرى.

وفي ردها على أسئلة لـ«العربي الجديد»، قالت وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية إنها أعدت خطة استعدادا لتكثيف الرقابة على الأسواق اعتبارا من النصف الثاني من رمضان ولا تزال مستمرة حتى اليوم، ولفتت إلى أنها تسيّر يوميا جولات رقابية على الأسواق صباحية ومسائية، وهذه الأيام تمتد الجولات حتى بعد منتصف الليل لمتابعة الالتزام بأحكام قانون الصناعة والتجارة والإعلان عن أسعار السلع والتحقق من العروض والتنزيلات التي تقدمها بعض المحلات التجارية على الألبسة والحلويات وغيرها. بدوره، قال نقيب تجار الألبسة والأقمشة والأحذية سلطان علان إن هناك نشاطا ملحوظا بدأ في الحركة الشرائية منذ الأسبوع الثالث من شهر رمضان تزامنا مع اقتراب موسم الأعياد. وأضاف أن الإقبال جيد وأفضل من العامين الماضيين وخاصة على البسة الأطفال «وتتوقع ارتفاع الطلب في الأسبوع الأخير من الشهر الفضيل وبعد صرف الرواتب»، لافتاً إلى أن الأسعار مستقرة وتتوفر أصناف متعددة من مناشئ مختلفة. وقال إن قرار خفض التعرفة الجمركية على العديد من الواردات بدأ ينعكس على قطاع الألبسة والأحذية لجهة زيادة كميات الاستيراد بالتزامن مع موسمي الأعياد والصيف، وأشار إلى أن مستوردات الأردن من الألبسة والأحذية زادت خلال الربع الأول من العام بنسبة 28 و47 في المائة على التوالي مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

زينة العيد في أحد شوارع الأردن (الأناضول)

وتقدر قيمة الألبسة الواردة إلى الأردن خلال الربع الأول من العام الحالي بحوالي 57 مليون دينار (الدينار يساوي 1,41 دولار).

جمود الأسواق في السودان... تضخم يعزز الركود

تشهد الأسواق جموداً في الحركة، مع تصاعد الأسعار إلى مستويات تغلب القدرة الشرائية لعدد كبير من الأسر

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

رغم تراجع القوة الشرائية في أسواق الخرطوم، رفع التجار أسعار مستلزمات العيد بنسبة لا تقل عن 100 في المائة مقارنة بأسعارها في فترة ما قبل شهر رمضان. ووصف عدد كبير من المواطنين الزيادات التي تشهدها أسعار الملابس وبقية مستلزمات عيد الفطر بـ «الجنونية»، وأكدوا أنها أثرت سلباً على ميزانية الدخل اليومي للأسرة، خاصة في ظل تزايد الأعباء المعيشية وتراكم المدفوعات على المواطنين. ومع اقتراب عيد الفطر تواجه المحال التجارية ركوداً نتيجة الغلاء وعزوف السودانيين عن الشراء، وعزا تجار ذلك إلى الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ونفوا مسؤوليتهم عن أي زيادات في الأسعار، التي أرجعوها إلى الرسوم الجمركية الكبيرة التي وضعتها السلطات على الاستيراد.

ويقول تاجر ملبوسات الأطفال إبراهيم إسحاق إن الارتفاع الكبير في الأسعار يزيد الصعوبات على الأسر. ويشرح أن أقل بدلة للأطفال لا تقل عن 10 آلاف جنيه، لافتاً إلى أن هناك أسراً تفضّل شراء الطعام والحلويات بدلاً من كسوة العيد.

إلا أن الحلويات والمخبوزات شهدت ارتفاعاً كبيراً أيضاً، ويصف عدد من التجار الإقبال على شراء مستلزمات العيد بالمتذبذب، ويرجع عدد منهم الارتفاع الكبير في أسعار السلع إلى تحكّم تجار الجملة في الأسواق.

ولم تسلم القرى والمدن السودانية خارج العاصمة من التضخم، رغم صرف مرتبات العاملين ومنحة العيد. ويطالب المواطنون السلطات بضرورة التدخل لزيادة الرقابة، في وقت يعزو التجار الزيادات إلى سعر الدولار إلى جانب الرسوم المحلية المفروضة على السلع الاستهلاكية الضرورية اليومية، فضلاً عن شحّ المحروقات، وخاصة البنزين، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل.

ويتوقع بعض التجار أن ترتفع نسبة الإقبال قبيل انتهاء رمضان، ولكنهم يتخوّفون من أن يبقى المواطنون في موقع المتفرجين لا المشترين. ويوضح التاجر محمد موسى الغلاء. ويضيف أن سعر البنطال الجينز وصل إلى 5 آلاف جنيه.

ركود في الأسواق مع ضعف القدرة الشرائية للمواطنين

أما صاحب محلات الملبوسات أحمد أبو بكر فيقول إن هناك ضعفاً في القوة الشرائية والاستعداد للعيد ضعيف، مشيراً إلى وجود استقرار في الأسعار خلال الموسم نسبة إلى حالة الركود التي تخيّم على الأسواق. بينما يؤكد تاجر الحلويات آدم محمدين تصاعد الأسعار هذا العام بشكل لافت، ويبيّن أن زيادة الرسوم الحكومية أثرت سلباً على الأسعار، إلى جانب ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه، ما انعكس على ضعف القوى الشرائية. ويشرح أن سعر كيلو الحلويات بلغ 3 إلى 4 آلاف جنيه حالياً.

فيما يلفت التاجر في الخرطوم هاشم بابكر إلى أن سعر العلبة الواحدة من الحلويات تراوح بين ألفين إلى 7 آلاف جنيه. ويشرح أن هذا الموسم يشهد غلاء في مستلزمات العيد كافة، ويوضح أن بعض الأسر بدأت في التجهيز مسبقاً، وهناك أسر تنتظر اليوم الأخير نسبة لتوقعاتها حدوث انخفاض في الأسعار. إلا أنه يؤكد أن الأسعار آخذة في الصعود مع تحقيق التجار خسائر ملحوظة فيما يواجهون العديد من الالتزامات.